مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية
المجلد 21، العدد 1، يونيو 2024، 1-32

Journal of Economics and Political Sciences
Vol. 21, No. 1, Jun, 2024, 1-33

إطار محاسبي مقترح للتحوط للخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعايير المحاسبية وبناء مؤشرات الإنذار المبكر في القطاع المصرفي الليبي – دراسة تطبيقية

فيصل محمد عبدالجليل [1]، عماد محمد فنـير [2]

[1] أستاذ مساعد بقسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا

[2] أستاذ مساعد بقسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا

المستخلص

لقد دفع الركود الاقتصادي المعايير المحاسبية الخاصة بمخصصات خسائر القروض المصرفية إلى التحول من أسلوب الخسارة المتكبدة إلى أسلوب خسارة الائتمان المتوقعة. وقيل إن تأخر البنوك في الاعتراف بخسائر الائتمان بموجب نهج الخسارة المتكبدة في مخصصات خسائر القروض يسهم في شدة الأزمة المالية العالمية، فمن خلال توفير مخصصات أقل مما ينبغي وفي وقت متأخر للغاية، كان من الممكن أن يمنع البنوك من توخي قدر أكبر من الحذر في الأوقات الجيدة ويخفف من الضغوط التي تدفعها إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية سريعة في الأوقات العصيبة. بناء على ما تقدم هدفت الدراسة إلى اقتراح إطار محاسبي للتحوط للخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعايير المحاسبية وبناء مؤشرات الإنذار المبكر في القطاع المصرفي الليبي، وتحقيقاً لهذا الهدف فقد استهدفت الدراسة المصارف الليبية كمجتمع له، وتم تطبيقها على خمسة مصارف من أصل تسعة عشر مصرفاً حيث مثلت العينة ما نسبته 26% تقريبا من مجتمع الدراسة خلال الفترة من 2008–2022. وتوصلت الدراسة إلى بناء إطار محاسبي مقترح للتحوط للخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعايير المحاسبية وبناء مؤشرات الإنذار المبكر في القطاع المصرفي الليبي.

الكلمات المفتاحية: مخصص خسائر القروض، الائتمان المصرفي، الخسائر الائتمانية، مؤشرات الإنذار.

1- المقدمة

دفعت الأزمات المالية المعايير المحاسبية الخاصة بمخصصات خسائر القروض المصرفية إلى التحول من منهج الخسائر الفعلية التي كانت لا يتم الاعتراف بها إلى حين تحققها إلى منهج خسائر الائتمان المتوقعة، وفي أعقاب الأزمة المالية، طلب واضعوا المعايير المحاسبية من المصارف والشركات الأخرى توفير مخصصات مقابل القروض على أساس خسائر الائتمان المتوقعة. وفي حين تختلف القواعد التي تتبناها هيئات وضع المعايير، يتعين على المصارف في كل من الحالتين أن تقوم بتغطية خسائر الائتمان المتوقعة منذ وقت إنشاء القرض، بدلاً من انتظار "الأحداث المحفزة" التي تشير إلى خسائر وشيكة. وعلى المدى القصير، قد ترتفع المخصصات ولكن من المتوقع أن يكون التأثير على رأس المال التنظيمي محدودًا. ومع ذلك فمن المرجح أن تغير القواعد الجديدة سلوك المصارف في فترات

Corresponding author. Email: faisal951978@yahoo.com
Received 8/5/2024; Accepted 1/6/2024--; Available online 30/6/ 2024

الانكماش الائتماني؛ مما قد يؤدي إلى تثبيط مسيرة الدورة الاقتصادية. وينطوي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 ومبادئ المحاسبة المقبولة عموما في الولايات المتحدة على الاعتراف بخسائر الائتمان في الوقت المناسب ولكن أيضاً على قدر أكبر من الاستجابة للتغيرات في الظروف المحتملة، الأمر الذي يثير مخاوف من التقلبات الدورية، وأشارت دراسة Bushman and Williams (2015) إلى أن تم انتقاد الأساليب الحالية للتعرف على خسائر القروض لكونها ذات نظرة رجعية من قبل الوكالات الحكومية ووكالات التصنيف الائتماني. على سبيل المثال، أشارت الدراسة إلى أن "قواعد المحاسبة الحالية جعلت من الصعب على الفاحصين مطالبة المصارف بوضع مخصصات زيادة. ومع ذلك، ونظرا لأهمية مخصصات المصارف في الاستقرار المصرفي، لا يعرف سوى القليل نسبيا عن محددات المخصصات ذات النظرة الرجعية. في حين أشار مجلس معايير المحاسبة المالية (2010) إلى أن "إلغاء نظرية الاحتمال الحالية للاعتراف بانخفاض القيمة كان مدعومًا على نطاق واسع". ويرى الفريق الاستشاري للأزمات المالية (2009) أن نموذج الخسارة المتكبدة تؤدي إلى تأخير الاعتراف بخسائر القروض، ويرى آخرون أن جودة معلومات المصرف حول مخاطر الائتمان هي السبب الأكثر احتمالا لتأخير الاعتراف بالخسائر (e.g. Bhat et al., 2019). ويعد مخصص خسائر القروض أحد آليات الحد من مخاطر الائتمان والحفاظ على الموارد المالية للمصرف لاستخدامها في التحوط ضد خسائر الائتمان والأزمات المالية.

وأشار Hans Hoogervorst، رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية في كلمته حول الاستعداد المتوقع: لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 بتاريخ: 15 سبتمبر 2015 المكان: مؤتمر مؤسسة ICAEW–IFRS، لندن، المملكة المتحدة:

" First of all, forcing banks to recognize expected lifetime losses on the day they make the loans clearly does not reflect the economics. Booking a loan on market terms does not cause the bank to suffer a loss immediately. Day-one losses based on lifetime expected losses could be quite substantial, especially for long-term loans such as 30-year mortgages. Booking a loss on Day one would cause loans to be on the books at amounts substantially below their true value, thus creating a distorted picture. Because such Day-one losses do not reflect the economics, imposing full lifetime losses at inception would have perverse consequences. A bank that is increasing its long-term lending business could show depressed earnings, even when its lending practices are perfectly healthy. That is clearly not a reflection of economic reality".

يوضح الاقتباس السابق، غالبا ما يتأثر واضعو المعايير المحاسبية بالرغبة في عكس الاقتصاد الأساسي للنشاط التجاري بدقة. وبالاعتماد على مبادئ الاقتصاد المالي، فإن واضعي المعايير مجهزون

بأدوات قوية محتملة تهدف إلى دفع عملية وضع المعايير نحو نهايتها "الصحيحة" (Himick & Brivot, 2018).

وإن تنفيذ مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة يواجه تحديات كبيرة. بداية: إن دمج تقييمات المخاطر المستقبلية في قياس قيمة الأصول ليس بالمهمة السهلة، حيث يستلزم جهدًا لجمع البيانات ويتطلب خبرة في تنفيذ نماذج المخاطر المتطورة. ويكتسب هذا أهمية خاصة بالنظر إلى القيود المفروضة على نماذج المخاطر التي كشفت عنها الأزمة المالية في الفترة 2007–2008. وتتمثل صعوبة أخرى في أنه يتطلب درجة أعلى من الحكم الإداري والتقدير في عملية النمذجة.

2- مشكلة الدراسة:

نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) عام 2014 المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 الأدوات المالية، والذي يتضمن معيارًا جديدًا لمخصص خسائر القروض بناء على "خسائر الائتمان المتوقعة" (ECL)، والذي أصبح ساريا في عام 2018، واعتمد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) معياره النهائي للمخصصات بناءً على "الخسائر الائتمانية المتوقعة الحالية" في عام 2016 والذي دخل حيز التنفيذ اعتبارًا من عام 2020 للشركات المدرجة وفي عام 2021 لجميع الشركات الأخرى استجابت المعايير الجديدة لدعوات العمل من قبل قادة مجموعة العشرين والمستثمرين والهيئات التنظيمية والسلطات الاحترازية في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي سلطت الضوء على الحاجة إلى تحسين معايير وممارسات مخصصات خسائر القروض، وبمجرد دخولها حيز التنفيذ من المتوقع أن تؤدي المعايير الجديدة لانخفاض قيمة القروض إلى ارتفاع كبير في مستوى المخصصات للعديد من المصارف – ربما زيادات تصل إلى 25% لمخصصات خسائر القروض لمعظم المصارف، إلى جانب انخفاض يصل إلى 50 نقطة أساس في نسب رأس المال الأساسية من المستوى الأول، وربما أكثر بالنسبة للمؤسسات الأخرى – بناءً على الدراسات الاستقصائية العالمية الأخيرة حول التقدم المحرز في تنفيذ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 للمصارف(Gubareva,2021)، حيث تستمر المصارف المركزية والسلطات الاحترازية الأخرى في الاهتمام بشدة بهذا الموضوع المهم، وقد أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) إرشادات إشرافية نهائية بشأن مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة بموجب المعايير الجديدة وورقة استشارية حول المعالجات

الرأسمالية المحتملة. وتقوم منظمات أخرى بمراجعة التقدم الذي أحرزته المصارف في تنفيذ المعايير الجديدة ومعالجة القضايا المرتبطة بالحوكمة المناسبة وجهود المراجع والإفصاح عن مخاطر التحول. يجب على المشرفين النظر بعناية في تأثير متطلبات خسائر الائتمان المتوقعة الجديدة على مصفوفات المخصصات الإشرافية والتقارير المالية وتقارير التحليل ومراجعات جودة الأصول واختبارات الضغط

والأدوات الإشرافية الأخرى لضمان تطبيق الإجراءات الاحترازية (Edwards, 2016))، الأمر الذي دعا الباحثين إلى القيام بإجراء دراسة استطلاعية قائمة على السؤال الآتي: كيف يمكن توصيف وتقييم الظاهرة البحثية للدراسة على واقع المصارف الليبية؟ وتهدف الدراسة الاستطلاعية إلى توصيف وتقييم الظاهرة البحثية للدراسة على واقع المصارف الليبية، واستخدمت قائمة تحليل محتوى البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي عن المدة من 2020-2022 كمصدر لتجميع البيانات والمعلومات لغرض التعرف على حجم الظاهرة البحثية للدراسة، وقد أسفر تحليل تلك القائمة عن مجموعة من النتائج أهمها:

1-تم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون علي المصرف التزامات في تاريخ الميزانية ناشئة عن أحداث سابقة وإن تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه .

2- ارتفاع إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف الليبية في نهاية الربع الثالث لعام2022 بمعدل 23.7%، وتشير نسبة إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الخصوم حوالي 24.2%.

3- ارتفاع نسبة مخصص القروض في نهاية الربع الثالث لسنة 2022 إلى 66.8% مع مطالبة مصرف ليبيا المركزي المصارف بزيادة نسبة المخصص حتى تمثل وقع تعثر تحصيل القروض.

4- وجود مجموعة من التحديات بشأن المحاسبة عن المخصصات الائتمانية من أهمها عدم الالتزام بما ورد في المعيار الدولي IFRS9 والاعتراف بأصل مالي أو التزام مالي في بيان مركزه المالي.

بناءً على النتائج التي أسفرت عنها الدراسة الاستطلاعية؛ أمكن بلورة تلك النتائج في تساؤل رئيس مضمونة هل يمكن وضع إطار مقترح للتحوط للخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعايير المحاسبية و بناء مؤشرات الإنذار المبكر في القطاع المصرفي الليبي ؟

كما أمكن تجزئة التساؤل الرئيس إلى التساؤلات الفرعية الآتية:

1- ما أهم جهود الفكر المحاسبي لمواجهة الخسائر الائتمانية؟ وما مداخل القياس والإفصاح المحاسبي عنها؟

2- ما طبيعة مؤشرات الإنذار المبكر في القطاع المصرفي؟

3- هل يمكن بناء إطار محاسبي مقترح لأثر علاقة التحوط للخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعايير المحاسبية وبناء مؤشرات الإنذار المبكر في القطاع المصرفي الليبي ؟

4- هل يمكن توصيف طبيعة التحوط للخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعايير المحاسبية ؟

5- ما مدى تأثير التحوط للخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعايير المحاسبية على بناء مؤشرات الإنذار المبكر في القطاع المصرفي الليبي ؟

3- أهداف الدراسة:

تمثلت أهداف الدراسة في:

1- اقتراح إطار محاسبي يربط بين التحوط للخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعايير المحاسبية وبناء مؤشرات الإنذار المبكر في القطاع المصرفي الليبي.

2- اختبار الإطار المقترح على المصارف الليبية، وذلك من بعدين هما: -

البعد الأول: تحليل وتفسير طبيعة علاقة التحوط للخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعايير المحاسبية وبناء مؤشرات الإنذار المبكر في القطاع المصرفي الليبي.

البعد الثاني: تحليل وتفسير طبيعة تأثير التحوط للخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعايير المحاسبية على بناء مؤشرات الإنذار المبكر في القطاع المصرفي الليبي.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة ومساهمتها العلمية والعملية في

أ- المساهمة العلمية للدراسة: -

1- تساهم الدراسة في الربط الوصفي بين متغيرات التحوط للخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعايير المحاسبية (IFRS 9) على بناء مؤشرات الإنذار المبكر في القطاع المصرفي الليبي.

2- توظف الدراسة المدخل المعياري (القياسي أو الاستنباطي أو الاستدلالي)، وهو مدخل تبني المعايير جزئيا أو كليا في بناء إطار الدراسة المقترح طبقا للاشتراطات المحاسبية التي تنظمها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية خاصة المعايير IFRS 9 التحوط للخسائر الائتمانية المتوقعة للمصارف الليبية.

3- توظف الدراسة المدخل الإيجابي حيث يقوم المدخل الإيجابي في المحاسبة على المنهج الاستقرائي في اختبار صلاحية نموذج قياس متغيرات التحوط للخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعايير المحاسبية و بناء مؤشرات الإنذار المبكر في القطاع المصرفي الليبي.

4- تساهم الدراسة في تحديد العناصر الأكثر تفسيراً لمؤشرات الإنذار المبكر من خلال مداخل التحوط للخسائر الائتمانية المتوقعة.

ب- المساهمة العملية للدراسة:

1- تقدم الدراسة إطاراً مقترحاً للتحوط للخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعايير المحاسبية وبناء مؤشرات الإنذار المبكر في القطاع المصرفي الليبي وفقاً لما توصلت إليه الجهود البحثية، واختبار هذا الإطار على واقع المصارف الليبية.

2- تساهم الدراسة في المساعدة على تطبيق معايير المحاسبة (IFRS NO. 9) على واقع المصارف الليبية.

3- تساعد الدراسة في تفعيل إصدارات ومبادرات المنظمات العلمية والمهنية على واقع المصارف الليبية في ظل المؤشرات ذات الصلة.

4- تحديث قواعد البيانات المحاسبية بقطاع المصارف الليبية، طبقاً للإصدارات ذات الصلة لدعم الدور الخارجي للرقابة على المصارف ولتنشيط سوق المال الليبي.

4- الدراسات السابقة ذات الصلة:

يتناول هذا الجزء من الدراسة أهم ما تطرق إليه الأدب المحاسبي حول الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS وبناء مؤشرات الإنذار المبكر في القطاع المصرفي.

تتطلب المعايير المحاسبية التي تم إدخالها مؤخرًا أن تقوم المؤسسات المالية برصد الخسائر المتوقعة في محافظ قروضها، حيث إن فهم العواقب الاقتصادية لمخصصات الخسائر المتوقعة أمر ذو أهمية كبيرة للأكاديميين والمنظمين. وقد أدى صدور المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والذى حل محل معيار المحاسبة الدولي رقم 39 عام 2014 إلى حالة من الجدل والاختلاف بين الباحثين حول تأثير المعالجات الواردة به على المخاطر التي ستتعرض لها المؤسسات المالية ومن بينها المصارف نتيجة تطبيق المعيار، وقد اختلفت آراء الباحثين في هذا الشأن فمنهم من يرى أن المعيار سيؤدى إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية ومن ثم تخفيض المخاطر، ومنهم من يرى أنه أدى إلى زيادة المخاطر نتيجة للقصور في المعالجات الواردة به، وخاصة عند معالجة الخسائر الائتمانية، حيث طالب المعيار بتكوين مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة، وهو ما سيؤدى إلى زيادة مخاطر السيولة وعدم الوفاء بالالتزامات، فضلا عن ضعف الإقراض، لذا فقد هدفت دراسة عبدالعال (2020) إلى اختبار أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 على القيمة المعرضة للخطر كأحد أساليب قياس المخاطر بالتطبيق على المصارف المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية، ولاختبار هذا الأثر فقد تم الرجوع للتقارير المالية للمصارف المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية لعام 2019 وعددها ثلاثة عشر مصرفا لمقارنة المخاطر قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 باستخدام إحدى طرق قياس المخاطر وهى القيمة المعرضة للخطر، وقد انتهت الدراسة إلى أن المخاطر التي تتعرض لها المصارف المصرية في ظل تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم 26 (حيث يعد معيار المحاسبة المصري رقم 26 متوافقا مع معيار المحاسبة الدولي رقم 39) أقل من المخاطر التي تتعرض لها المصارف المصرية في ظل تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9، بالإضافة إلى أن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 يؤدى إلى إضافة أعباء مالية تمثل عائقا أمام زيادة العائد من النشاط العادي مقارنة بالوضع قبل تطبيق المعيار.

أما دراسة Beatty, A., & Liao, S. (2021) فقد أشارت للارتباط بين توقعات المخصصات المتفق عليها بين المحللين والقروض المتعثرة المستقبلية، مع التحكم في المخصصات المعترف بها، إلا أن توقعات المخصصات المتفق عليها ترتبط بالقروض المتعثرة المستقبلية بما يتجأوز المخصصات المعترف بها. وتشير هذه النتائج إلى أن المحللين ليسوا مقيدين بنموذج الخسارة المتكبدة ويتوقعون خسائر الائتمان المستقبلية بدلا من محأولة تقليل أخطاء التنبؤ بالمخصصات. مع قدرة المصارف غير المقيدة على التنبؤ بالخسائر المستقبلية، نجد أن الخسائر المتوقعة الأكبر غير المعترف بها، والتي يتم من خلال التغير في الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة للقروض، حيث ترتبط بانخفاض توقيت المخصصات المعترف بها وزيادة توقعات المخصصات الإضافية في الوقت المناسب.

بينما لـ Beatty and Liao (2011) رأي آخر من الناحية النظرية، إذا كانت أسعار الإقراض تعكس بدقة مخاطر الائتمان، فلن يكون لدى المصارف سبب لتخصيص مخصصات إضافية عند بدء القرض لتغطية الخسائر المتوقعة. ويعكس هامش الفائدة الأعلى على القرض المحفوف بالمخاطر زيادة خطر عدم السداد، في حين أن معدل الخصم الأعلى (الذي يعكس مخاطر أكبر) على التدفقات النقدية للقرض من شأنه أن يعوض هامش الفائدة الأعلى في توجيه قرار البنك بالإقراض. وبطبيعة الحال، ستظل هناك حاجة إلى رأس المال لتغطية الخسائر غير المتوقعة. وستكون المخصصات مناسبة بعد ذلك إذا زادت مخاطر القرض بعد البدء، للاعتراف بمعدل الخصم الأعلى وانخفاض احتمالية السداد – أو، على نحو مماثل، سيتم تخفيض قيمة القرض كجزء من محاسبة القيمة العادلة. وعلى نفس المنوال، قد يتخذ البنك "مخصصات سلبية" (زيادة في قيمة الأصول) إذا انحسرت المخاطرة.

وفي نفس السياق هدفت دراسة Beatty & Liao (2021) إلى توثيق الاختلافات المحتملة في كيفية تأثير محاسبة الخسارة المتوقعة على توقيت المخصص لتوفير رؤى أساسية مهمة والمساهمة في الأدبيات المتعلقة بتقدير تأثير اعتماد نموذج الخسارة المتوقعة ومحددات توقيت المخصص. وتوصلت إلى أن توقعات مخصصات المحللين تتنبأ بشكل متزايد بالقروض المستقبلية غير العاملة وعوائد السوق تشير إلى أن مخصص الخسارة المتكبدة لا يتضمن جميع معلومات الخسارة المستقبلية المتاحة. تشير المعاملات الإضافية الأعلى في توقعات المخصصات للبنوك التي لديها خسائر مستقبلية أكبر غير معترف بها وقيود الخسائر المتكبدة إلى أن خسائر الائتمان المتوقعة يمكن أن تؤثر على فروق توقيت المخصصات عبر القطاعات عن طريق إزالة هذه القيود. وعلى وجه التحديد، تزداد توقعات المخصصات وارتباط القروض المتعثرة المستقبلية مع تقديرات الخسائر المستقبلية غير المقيدة للبنوك والتي تنعكس في

إفصاحات القيمة العادلة للقروض وقيود الخسارة المتكبدة المشار إليها من خلال القروض غير المتجانسة التي تتم مراجعتها بشكل فردي لتحديد انخفاض القيمة. ويزداد هذا الارتباط أيضًا مع أخطاء توقعات ربحية السهم، ولكنه يتناقص مع أخطاء توقع السعر المستهدف والقروض المتعثرة.

وكان لدراسة Chen, J., Dou, Y., Ryan, S. G., & Zou, Y. (2022) رأي آخر حيث أشارت إلى أن المصارف تقلل من عمليات إنشاء القروض خلال فترات الركود للتخفيف من احتمال أن يصبح رأس مالها التنظيمي غير كاف. وفي أعقاب الأزمة المالية، أعرب صناع السياسات عن مخاوفهم من أن يؤدي استخدام المصارف لنموذج الخسائر المتكبدة إلى تفاقم مسايرة الإقراض للدورة الاقتصادية من خلال تأخير الاعتراف بخسائر القروض الناجمة عن فترات الركود عندما تصبح الخسائر متكبدة ومحتملة ويمكن تقديرها بشكل معقول. وردا على هذا القلق، FASB أصدر تحديث المعايير المحاسبية 2016-13، والذي يتطلب من المصارف العامة الكبيرة (الصغيرة العامة والخاصة) تراكم خسائر القروض باستخدام نهج خسارة الائتمان المتوقعة الحالية (CECL) بدءًا من عام 2020 (2023). وعلى عكس هذا القلق، فإننا نفترض ونجد أن المصارف التي اعتمدت خسائر الائتمان المتوقعة قبل جائحة كوفيد-19 خفضت نمو القروض خلال فترة الركود المصاحبة أكثر من المصارف الأخرى. كما نتوقع ونجد أن هذا التأثير يكون أقوى (أضعف) عند اعتماد المصارف ذات رأس المال التنظيمي المنخفض (مع قروض منخفضة غير متجانسة أو التي سجلت زيادات كبيرة في مخصصات خسائر الائتمان عند اعتمادها الأولي لخسائر الائتمان المتوقعة). ونجد أيضا أن المصارف المعتمدة زادت مخصصات خسائر القروض لديها خلال فترة الركود أكثر من المصارف الأخرى.

وفي سياق اخر قارنت دراسة Vuković, D., & Dupovac, S. (2022) بين نموذج الخسارة المتكبدة Incurred Loss Model (IL) ونموذج الخسارة المتوقعة Expected Loss Model (EL) بالنسبة إلى نموذج الخسارة المتكبدة IL يعمل على تحسين الكفاءة من خلال المطالبة واتخاذ إجراءات تصحيحية مبكرة في الأوقات العصيبة، فإنه يحث المصارف على تقديم قروض أكثر أمانا أو أكثر خطورة. ومن خلال مقايضة الفوائد اللاحقة مقابل التأثيرات الحقيقية المسبقة، أظهرت أن المعلومات في الوقت المناسب في إطار EL تعمل على تعزيز الكفاءة سواء عندما تكون المصارف ذات رأس مال غير كاف أو عندما يكون التدخل التنظيمي فعالا على الأرجح. وعلى العكس من ذلك، عندما تكون المصارف ذات رأس مال معتدل ويكون التدخل التنظيمي مكلفا بالقدر الكافي، فإن التحول إلى التعلم المباشر يضعف الكفاءة. ومن منظور السياسات، يسلط التحليل الضوء على الأدوار التي يلعبها رأس المال التنظيمي وفعالية التدخل التنظيمي في تحديد العواقب الاقتصادية لنماذج المخصصات. تعمل EL على تحفيز عرض الائتمان وتحسين الاستقرار المالي في الاقتصادات التي يكون فيها التدخل في عمليات المصارف

خاليا من الاحتكاك نسبيا و/أو يمكن للهيئات التنظيمية تخصيص رأس المال التنظيمي لدمج المعلومات حول خسائر الائتمان.

وفي السياق نفسه ومن ناحية أخرى تبحث دراسة Dong & Oberson، (2022) في خيار المصارف لاعتماد ترتيب تحويل رأس المال Capital Transitional Arrangement (CTA) الذي حددته لجنة بازل للرقابة المصرفية، استجابة لإدخال المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (IFRS 9)، والذي يتطلب استخدام نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة بدلا من نموذج الخسارة المتكبدة لتقدير انخفاض قيمة الأصول المالية. باستخدام عينة من المصارف الأوروبية المدرجة في البورصة من 2016 إلى 2019، وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف الأكثر تقيداً بالتنظيم من المرجح أن تتبنى CTA، وأنه في البلدان التي تتمتع بسلطات مصرفية أكثر قوة، قلل مستخدمو CTA من المخاطرة بعد اعتماد CTA، وتوفير الخدمات في الوقت المناسب. وحول وجود أدلة تنفيذ نموذج خسائر الائتمان المتوقعة الجديد. تكشف البيانات التي تم جمعها يدويا حول خيار اعتماد CTA أن المصارف الأوروبية، ولا سيما المصارف الأوروبية غير التابعة لـ IRB–SSM، قد أشارت إلى عدم قدرتها على استيعاب خسائر رأس المال عند تطبيق الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9. وتدعم هذه النتيجة الحاجة إلى السياسة الانتقالية التي وضعتها BCBS (أي CTA). وحول النتائج التي تم التوصل إليها بشأن العواقب المترتبة على اعتماد اتفاقية التجارة العامة على خوض المصارف للمخاطر تقدم رسالتين رئيسيتين إلى صناع السياسات. أولا، أدت سياسة CTA، جنبا إلى جنب مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9، إلى تحفيز المصارف بشكل كبير لتقليل تعرضها للمخاطر المنهجية. ثانيا، يجب إعطاء الأولوية لمزيد من التدقيق في أنشطة المصارف بالنسبة لمعتمدي CTA الذين يعملون في بيئات إشرافية ضعيفة. في نهاية المطاف سمحت الهيئات التنظيمية الأمريكية للبنوك الأمريكية بالتأخير لمدة عامين في تنفيذ نموذج الخسارة المتوقعة الجديد (على سبيل المثال CECL) وتمديد مدة CTA. ضمن اختصاصاته الاحترازية، وكذلك اتخذ البنك المركزي الأوروبي أيضا تدابير تمنح المزيد من المرونة للبنوك في توفير خسائر القروض. بالإضافة إلى خيار CTA، أوصى البنك المركزي الأوروبي بأن تختار المصارف القواعد الانتقالية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9.

وفي إطار بناء مؤشرات الإنذار المبكر تسلط دراسة2015) (Ferrari, al et الضوء على الدور المهم لكل من متغيرات أسعار العقارات والتطورات الائتمانية في التنبؤ بالأزمات المصرفية المرتبطة بالعقارات. وتشير النتائج إلى أنه بالإضافة إلى التطورات الدورية في هذه المتغيرات، من الضروري مراقبة البعد الهيكلي لأسعار العقارات والائتمان. وفي البيئات متعددة المتغيرات، قد تضيف متغيرات الاقتصاد الكلي ومتغيرات السوق مثل معدل التضخم وأسعار الفائدة قصيرة الأجل إلى أداء الإنذار المبكر لهذه المتغيرات.

بشكل عام، تشير النتائج إلى أن الجمع بين متغيرات متعددة يحسن أداء إشارات الإنذار المبكر مقارنة بتقييم كل مؤشر على حدة، سواء في النهج غير البارامتري أو البارامتري. يؤدي الجمع بين المؤشرات المذكورة أعلاه إلى انخفاض احتمالات فقدان الأزمات، وفي الوقت نفسه عدم إصدار الكثير من الإنذارات الكاذبة. وبالإضافة إلى مستوى الاتحاد الأوروبي، فإن أداء هذه الدول جيد نسبيًا أيضًا على مستوى كل دولة على حدة.

وهدفت دراسة Kusuma & Duasa (2016) إلى بناء تحذير مبكر تجاه مرونة الخدمات المصرفية الإسلامية في إندونيسيا، تتنأول هذه الدراسة مسألة تحديد مؤشرات الاقتصاد الكلي القادرة على الإشارة إلى الصدمات السلبية تجاه مرونة الخدمات المصرفية الإسلامية في إندونيسيا، استخدمت هذه الدراسة طريقة استخراج الإشارة كآلية، وتشير النتائج إلى أن هناك العديد من المؤشرات التي تتكون من الودائع والتمويل الموحد، قادرة على معرفة مرونة الخدمات المصرفية الإسلامية، واعتبرت مرونة الخدمات المصرفية الإسلامية مستقرة حيث كان المؤشر يتحرك تحت الخط الطبيعي خلال الأزمات المالية العالمية، وبعض المؤشرات المالية الكلية المختارة، مثل الاحتياطي، ونمو الائتمان، وسعر الصرف الفعلي الحقيقي، ومعدل التضخم يظهران بشكل تجريبي انخفاض نسبة الضوضاء إلى الإشارة. وهذا يعني أن هذه المتغيرات الأربعة قادرة على الإشارة إلى نقاط الضعف عن الأزمات الاقتصادية. وأوصت الدراسة بضرورة دعم مرونة القطاع المصرفي الإسلامي من خلال مرونة القطاع الحقيقي.

5- المنهجية: إجراءات الدراسة والأدوات

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة حالة القطاع المصرفي الليبي، وتعتمد الدراسة على المصدر الثانوي لجمع البيانات من واقع التقارير المالية والميزانيات التقديرية وتقارير مجالس إدارات المصارف الليبية والتقارير الدورية لمصرف ليبيا المركزي لغرض بناء الإطار المقترح للدراسة تمهيداً لتطبيق مجموعة من الاجراءات والاختبارات الإحصائية المتمثلة في استخدام حزمة البرامج الإحصائية (SPSS,25) من خلال مجموعة الأساليب والاختبارات الإحصائية، لتقييم صلاحية الإطار المقترح واختبار فروض الدراسة من خلال إجراء دراسة تطبيقية، وذلك اعتمادا على الطريقتين الاستقرائية، والاستنباطية.

6- الإطار النظري:

شهد العالم خلال العقد الأخير من القرن الحادي والعشرين تقدما تكنولوجيا في الصناعة المصرفية، واستحداث أدوات مالية جديدة، وانفتاح الأسواق المالية (Beatty and Liao,2011; Laux, 2012). وعلى الرغم من هذه التطورات إلا أن هناك بعض الأزمات في القطاع المصرفي في الدول النامية أو المتقدمة، مما أضر باقتصاديات هذه الدول، حيث إن معظم الدول التي شهدت أزمات مالية واقتصادية، كانت الأسباب الرئيسية وراء تلك الأزمات هي مشاكل المصارف، وربما المخاطر المصرفية، وخاصة

مخاطر الائتمان (Gornjak, 2017). وخير مثال على ذلك الأزمة المالية عام 2008 والتي تسببت في إفلاس العديد من المؤسسات المالية الدولية الكبرى، وكان السبب الرئيسي لها هو مشكلة القروض العقارية التي نبعت من عدم مراعاة المبادئ الأساسية في إدارة المخاطر مثل الحيطة والحذر. والجدارة الائتمانية كشرط رئيس للإقراض.

أصبحت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) مرجعا لا غنى عنه ومقبولة في أكثر من 120 دولة. وتعد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مهمة لزيادة الشفافية والمساءلة وكفاءة المعلومات المالية للشركات والمؤسسات المالية الكبيرة بشكل خاص (PWC2016 ؛ Jorissen 2017،).

كانت هناك حاجة لتحسين التقارير المالية للأدوات المالية، والطلب المتزايد من مستخدمي البيانات المالية لوضع معيار جديد للأدوات المالية، وهو أكثر وضوحا وأبسط من معيار المحاسبة الدولي 39. بالإضافة إلى ذلك، كان للأزمة المالية في عام 2008 الأثر الأكبر في تسليط الضوء على الحاجة الملحة لإصدار معيار جديد للأدوات المالية. بعد العديد من الاقتراحات ومسودات العرض، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بعد عدة اقتراحات عرض المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 في يوليو 2014 وأصبح إلزاميًا للتنفيذ في 1 يناير 2018.

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتطوير المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 على ثلاث مراحل: تصنيف وقياس الأصول والالتزامات المالية، وانخفاض القيمة، ومحاسبة التحوط. في عام 2009، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية الجزء الأول من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 المتعلق بتصنيف وقياس الموجودات المالية، يعتمد التصنيف على نموذج أعمال المنشأة من حيث إدارة الأصل وخصائص التدفق النقدي التعاقدي للأصل. المرحلة الثانية هي انخفاض قيمة الأدوات المالية. وتحتوي هذه المرحلة على التغيير الأساسي في هذا المعيار. المرحلة الأخيرة هي محاسبة التحوط عندما تقوم المنشأة بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 لأول مرة، وقد تختار الاستمرار في تطبيق متطلبات محاسبة التحوط الواردة في معيار المحاسبة الدولي 39، بدلاً من متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9، وهذه المرحلة اختبارية (Hashim, Li, and O'Hanlon, 2016).

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 هو المعيار الذي يربط المحاسبة بأنشطة إدارة المخاطر. لرفع مستوى الأمان والوصول إلى مستوى أعلى من الملاءمة المالية للمصارف والقدرة على مواجهة المخاطر المحتملة، والتي تتمثل في المرحلة الثانية، حيث يعتمد انخفاض قيمة الخسارة المتوقعة وليس المتكبدة وتم بموجب المعيار سالف الذكر عرض نموذج الاعتراف بخسائر الديون لقياس الخسارة المتوقعة وإلزام المصارف بالاعتراف بمخصصات خسائر القروض.

مفهوم الخسائر الائتمانية المتوقعة:

اتفق كلا من المعيار الدولي رقم 39 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 حول مفهوم الخسائر الائتمانية المتوقعة وهي عبارة عن الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمنشأة وفقا لشروط العقد ، وكافة التدفقات النقدية المتوقع استلامها، وذلك مخصوما بمعدل الفائدة الفعلي المعدل بالمخاطر الائتمانية للأصول المالية المشتراه أو المستحدثة ذات المستوى الائتماني المتدني (شحاتة، 2019)

تعرف الخسائر الائتمانية بأنها الوسط المرجح للخسائر الائتمانية على مدى العمر المتوقع للأداة المالية ، والعجز بين التدفقات النقدية واجبة السداد للمؤسسة وفقا للعقد وبين التدفقات النقدية المتوقع استلامها.

يعتبر نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) الخاص بالمعيار رقم 9 نموذجا استشرافيا أكثر منه مرتبطا بالوقائع الحاضرة، حيث يتطلب من المصارف تحديث مبلغ الاعتراف بالخسائر في تاريخ كل تقرير ليس فقط عندما يكون دليل الخسارة واضحًا، ولكن أيضا مع مراعاة جميع المعلومات المتوفرة في الماضي والحاضر والمستقبل.

مراحل الاعتراف بالخسائر الائتمانية

ينبغي من خلال المعيار الدولي (IAS 39) استخدام نموذج الخسائر المتكبدة فعليا(الخسائر التي حدثت بالفعل) ، وقد نتج عن ذلك تأجيل الاعتراف بخسائر الائتمان إلى حيث حدوثها وتقييم الظروف الحالية التي تؤثر على مخاطر الائتمان ولم يؤخذ تأثير خسائر الائتمان المستقبلية المحتملة في الاعتبار عند إجراء الحسابات حتى لو كانت متوقعة بالفعل في الوقت الحالي يهدف المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 إلى حل هذه المشكلة ويستند إلى نموذج خسائر الائتمان المتوقع Alfiya, and Elvina,2019)).

وقد يكون هناك تغيير آخر في أساليب تقييم مخاطر الائتمان وهو تسجيل المعلومات التنبؤية على أساس توقعات الاقتصاد الكلي (التضخم وسعر العملة وما إلى ذلك). وبالتالي، فإن تطبيق هذا المعيار يهدف إلى تحسين الأساليب الحالية لإدارة مخاطر الائتمان. ينظر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 في تطبيق النموذج الموحد للخسائر الائتمانية المتوقعة باستخدام ثلاثة أساليب:

1) النهج العام المستخدم لغالبية الاعتمادات وسندات الدين؛
2) تطبيق نهج مبسط على الحسابات المدينة؛
3) المنهج الذي سيتم تطبيقه على الأصول المالية التي تعرضت لانخفاض قيمتها الائتمانية عند الاعتراف المبدئي.

المبادئ الأساسية لإنشاء مخصص خسائر القروض من أجل تسجيل الأدوات المالية في التقارير بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، يقوم البنك بإنشاء احتياطيات بالمبلغ اللازم لتغطية

خسائر الائتمان المتوقعة وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 هناك ثلاث مراحل لتقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة هي:

• المرحلة الأولى – الأدوات المالية التي لم تظهر أي زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأول. تصل الاحتياطيات إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا (أو طوال العمر إذا كانت أقل من 12 شهرًا)؛ يتم احتساب عائد الفائدة على أساس قيمة القرض في الميزانية العمومية.

• المرحلة الثانية – الأدوات المالية التي تظهر زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان ولكنها ليست منخفضة القيمة. تصل الاحتياطيات إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة طوال عمر الأصل؛ يتم احتساب عائد الفائدة على أساس قيمة الميزانية العمومية.

• المرحلة الثالثة – الأدوات المالية الضعيفة. تصل الاحتياطيات إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة طوال عمر الأصل؛ يتم احتساب عائد الفائدة على أساس التكلفة المطفأة. النهج المبسط – يتم تقييم الاحتياطي على أنه يمثل خسارة ائتمانية متوقعة طوال عمر الأصل أو وفقًا للنهج الرئيسي. نهج POCI – عند الاعتراف الأول، لا يتم إنشاء الاحتياطي، ويتم ترحيل الأصل بالقيمة المعدلة بعد خصم تأثير انخفاض القيمة (عائد الفائدة) .

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 أن يعكس تقدير خسائر الائتمان المتوقعة ما يلي: [IFRS 9.5.5.17].

(أ) مبلغ غير متحيز ومرجح بالاحتمالات يتم تحديده من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة؛

(ب) القيمة الزمنية للنقود.

(ج) معلومات معقولة وداعمة متاحة دون تكلفة أو جهد لا داعي له في تاريخ التقرير حول الأحداث الماضية والظروف الحالية وتوقعات الظروف الاقتصادية المستقبلية [المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية لا يُسمح باستخدام نتيجة بناءً على السيناريو الأفضل أو الأسوأ. لا يصف المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 طرق قياس معينة. ستحتاج المنشأة إلى النظر في نطاق أوسع من المعلومات عند تقييم وقياس خسائر الائتمان المتوقعة. يجب أن يستند القياس إلى المعلومات ذات الصلة المتوفرة دون تكلفة أو جهد لا لزوم لهما، بما في ذلك المعلومات حول:

(أ) الأحداث الماضية، مثل تجربة الخسارة التاريخية لأدوات مالية مماثلة.

(ب) الظروف الحالية؛

(ج) التوقعات المعقولة والمؤيدة التي تؤثر على إمكانية تحصيل التدفقات النقدية المستقبلية من الأداة.

وتشير دراسة Tong, T. L. (2014) إلى إن المنشأة ستحتاج بالنسبة لهذا المطلب النظر في كل من العوامل الكمية والنوعية الخاصة بالمقترض، بما في ذلك التقييم الحالي للمنشأة للجدارة الائتمانية للمقترض، والظروف الاقتصادية العامة وتقييم كل من النقطة الحالية والمتوقعة للدورة الاقتصادية. على الرغم من أن النموذج يتطلع إلى المستقبل، إلا أن المعلومات التاريخية تعد دائمًا بمثابة مرساة أو قاعدة مهمة يمكن من خلالها قياس خسائر الائتمان المتوقعة. ومع ذلك، ينبغي تعديل البيانات التاريخية على أساس البيانات الحالية القابلة للملاحظة لتعكس تأثيرات الظروف الحالية وتوقعات الظروف المستقبلية.

ويعكس تقدير خسائر الائتمان المتوقعة دائمًا احتمال حدوث خسارة ائتمانية، وضمنيًا، احتمال عدم حدوثها. وبالتالي، لا يُسمح للمنشأة بتقدير خسائر الائتمان المتوقعة فقط على أساس النتيجة الأكثر ترجيحًا.

الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة

إن نموذج انخفاض القيمة الجديد في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 مصحوب بإفصاحات محسنة حول خسائر الائتمان المتوقعة ومخاطر الائتمان. يتعين على المنشآت تقديم معلومات تشرح أساس حسابات خسائر الائتمان المتوقعة وكيفية قياس خسائر الائتمان وتقييم التغيرات في مخاطر الائتمان.

كما يتعين على المنشآت تقديم تسوية من أرصدة مخصصات الخسارة الافتتاحية إلى الختامية لخسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرًا بشكل منفصل عن خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر. وينبغي تقديم ذلك مع التسوية من الأرصدة الافتتاحية إلى الأرصدة الختامية للقيم الدفترية ذات الصلة للأصول المالية المعرضة لانخفاض القيمة. ويشترط تقديم التسويات بطريقة تمكن مستخدمي البيانات المالية من فهم سبب التغيرات في أرصدة مخصصات الخسارة، مثل ما إذا كانت ناجمة عن التغيرات في مخاطر الائتمان أو زيادة الإقراض. بالإضافة إلى ذلك، واستجابة لطلبات مستخدمي البيانات المالية، يجب تقديم معلومات حول مخاطر الائتمان للأصول المالية حسب درجات التصنيف وحول الأصول المالية التي تم تعديل التدفقات النقدية التعاقدية عليها.

مؤشرات الإنذار المبكر في القطاع المصرفي

يعتبر بناء أنظمة الإنذار المبكر في القطاع المصرفي والتنبؤ بحدوث الأزمات أمرا بالغ الأهمية ؛ كونه يساعد على التنبؤ باحتمال التعرض لازمات ، وبالتالي اتخاذ الاجراءات الاستباقية والتصحيحية في الوقت المناسب ؛ مما يحد من حدوث الأزمات المالية بشكل عام .

وأشارت دراسة الطوخي (2003) إلى أن الإنذار المبكر يستمد أهميته أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والتحذير لمتخذ القرار وواضعي السياسات باحتمال تعرض المؤسسة لازمة أو خطر مالي وذلك قبل وقوع الحدث وذلك لاتخاذ ما يلزم من سياسات واجراءات وقائية أو مانعة ، كما يساعد على :

- التقييم المستمر للمنظمات ووضع اطر أو هياكل رسمية للتقييم .
- التعرف على مواطن الضعف داخل المؤسسات ومكان المشكلات واحتمالات حدوثها .
- حاجة المشرفين على هذه النظم لفهم بيئة المؤسسات المصرفية من أجل إجراء تقييم المخاطر المصرفية.
- المساعدة في تحديد أولويات الفحص والتخصيص الأمثل للموارد.
- توجيه الاهتمام من قبل المشرفين في الوقت المناسب على المصارف، وأن هذه النظم هي مكملة للمراقبة والإشراف في الموقع وليست بديلة

كما يرجع سبب الاهتمام بدراسة الأزمات المالية هو محأولة ايجاد مؤشرات تتسم بالقدرة التنبؤية لها من قبل وقوعها ، وإلى التكلفة العالية لحدوث تلك الأزمات من ناحية أخرى.

أليات تطبيق عمل نظام الإنذار المبكر

يحتاج تصميم نظام مبكر للإنذار تحديد المجالات التي يغطيها النظام في ظل وجود المخاطر المحتملة، وتتكون اليات عمل النظام من ثلاث خطوات اساسية هي:

1- اختبار المؤشرات التي تعكس المخاطر.
2- جمع البيانات حول المتغيرات لبناء المؤشرات المستخدمة وتقييم قدرة النظام على التنبؤ.
3- تحديد مدى واقعية النتائج والتوقعات.

7- الدراسة التطبيقية:

تتأول هذا المبحث إجراءات الدراسة التطبيقية؛ والمتمثلة في بناء إطار محاسبي مقترح للتحوط للخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعايير المحاسبية وبناء مؤشرات الإنذار المبكر في القطاع المصرفي الليبي من خلال مجموعة من النقاط على النحو الآتي:

القطاع المصرفي الليبي:

تمثل المصارف التجارية حوالي 80% من أصول القطاع المالي في ليبيا وتتركز أصول القطاع المصرفي (حوالي 84%) في أكبر خمسة مصارف حكومية، كما تتركز الودائع في أكبر خمس مصارف وبنسبة تفوق 85%من إجمالي ودائع القطاع المصرفي، ويقتصر دور أغلب هذه المصارف في صرف الرواتب الحكومية ولا توجد خدمات حقيقية في مجال الوساطة المالية. بالإضافة إلى ذلك فإن مساهمة مصرف ليبيا المركزي في ملكية بعض المصارف التجارية (وهو المؤسسة

المخولة بالرقابة على المصارف)؛ يعزز من فرص تضارب المصالح، لاسيما في حالة ضعف ممارسات الحوكمة المؤسسية التي تعاني منها ليبيا في الوقت الراهن[1].

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتمثل مجتمع الدراسة في المصارف الليبية البالغ عددها تسعة عشر مصرفا، هي: الجمهورية، والتجاري الوطني، والوحدة، والصحاري، وشمال أفريقيا، والواحة، والأمان، والوفاء، والسرايا، والخليج والأول، والمتحد، والتجاري العربي، والتجارة والتنمية، والمتوسط، والاجماع العربي، والليبي الخارجي، والنوران، والمصرف الإسلامي الليبي، ومصرف التنمية، ومصرف اليقين، ومصرف الأندلس، بينما اقتصرت عينة الدراسة على دراسة وتحليل محتوى التقارير المالية للمصارف المسجلة في سوق الأوراق المالية الليبي، وهى: (المصرف التجاري الوطني، ومصرف التجارة والتنمية، ومصرف الوحدة، والجمهورية، والليبي الخارجي) حيث مثلت العينة ما نسبته 26% تقريبا من مجتمع الدراسة عن الفترة من 2008 إلى 2022.

الإطار المقترح للدراسة:

أولاً: مكونات الإطار المقترح: يوضح الرسم التخطيطي الآتي مكونات الإطار المقترح

[1] – وحدة الاستقرار المالي (2022). تقرير الاستقرار المالي 2018 (PDF). مصرف ليبيا المركزي. مؤرشف من الأصل (PDF) في 2022-11-19.

شكل رقم (1) الإطار المقترح للدراسة

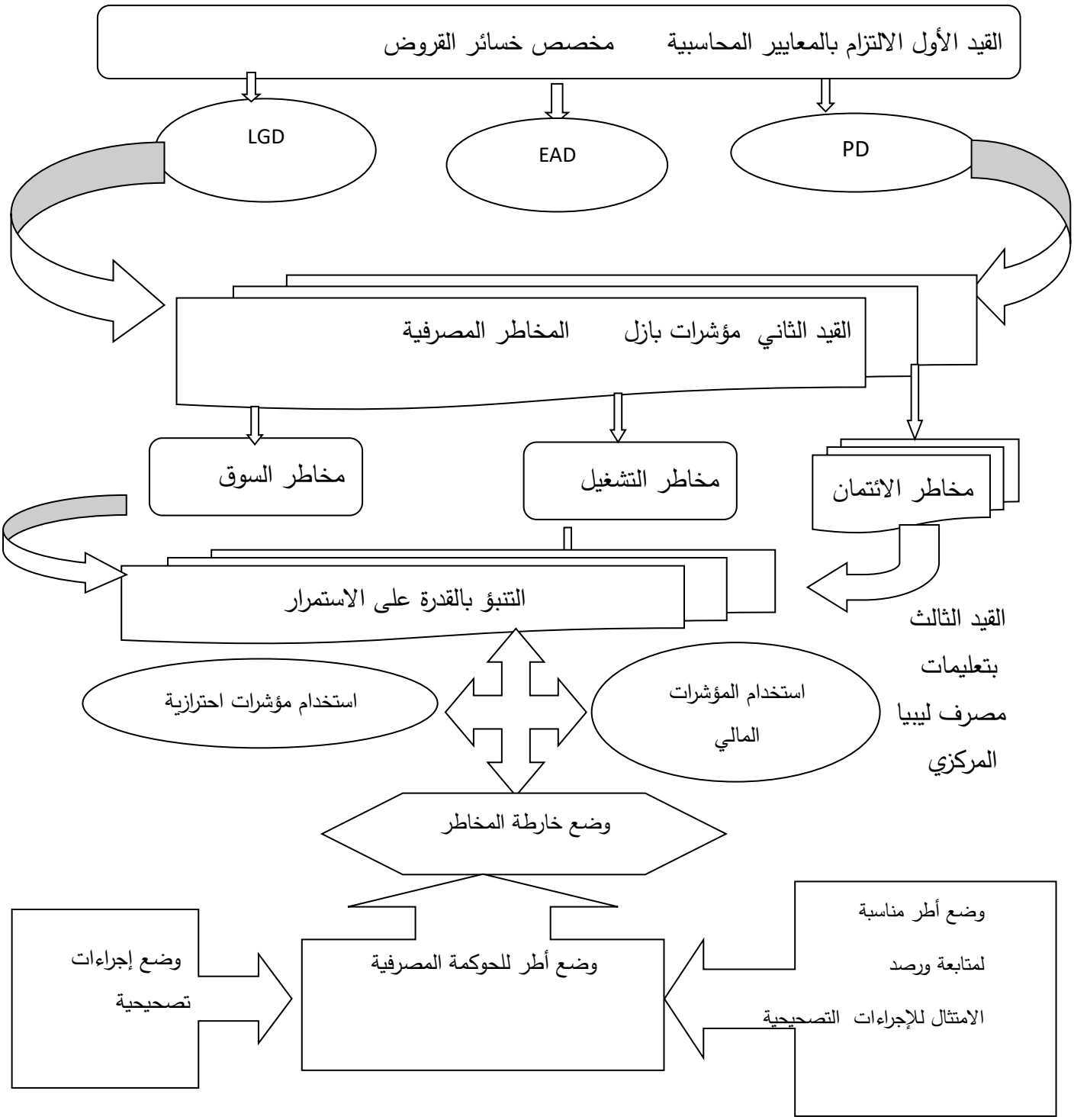

المصدر: إعداد الباحثان (بتصرف) المعيار الدولي9 IFRS، المبادئ الاسترشادية لصندوق النقد العربي

يوضح الشكل السابق رقم (1) مكونات الإطار المقترح للدراسة حيث يمثل القيد الأول الالتزام بالمعايير المحاسبية بما يخص كيفية الاعتراف والقياس والإفصاح عن مخصص خسائر القروض طبقاً للمعايير المحاسبية المطبقة حيث تطرقت معايير التقارير المالية الدولية وخاصة المعيار رقم IFRS 9 إلى كيفية تكوين المخصص والإفصاح عنه.

بعد تطبيق الخطوة السابقة يجب الاخذ في الاعتبار المخاطر المصرفية المتمثلة في مخاطر الائتمان، مخاطر التشغيل ومخاطر السوق في ظل مؤشرات بازل 1،2،3 ، والاستفادة من طرق إحصائية لبناء أنظمة الإنذار المبكر أو اختبار المتغيرات لقياس مخاطر الائتمان، ومخاطر التشغيل، ومخاطر السوق

ومن ثم وضع مؤشرات كمية ونوعية لقياس مدى الضعف، بحيث إذا تجأوز المؤشر حد معين، واستنفاذ المصرف المركزي كافة الاجراءات التصحيحية للحيلولة دون استمرار تدني مؤشراته بشكل جوهري، فإن المصرف يُصبح غير قادر على الاستمرار ، بالتالي ينتقل المصرف من نطاق الرقابة المصرفية إلى نطاق منظومة إدارة الأزمات المصرفية ، واستخدام مؤشرات جزئية مبنية على نظام التصنيف CAMEL، ومؤشرات المتانة (السلامة المالية) ،(Aggregated Micro Prudential Indicators AMPI) ومؤشرات مجمعة جزئية احترازية ومؤشرات السوق، ومؤشرات الاقتصاد الكلي، والمخاطر النظامية.

ويتم الانتقال إلى الخطوة التالية وهي إعداد وتطوير خارطة المخاطر بهدف تحديد ومراقبة مواطن الضعف والقوة في القطاع المصرفي، يُستخدم فيها التدرج بألوان للدلالة على مدى جودة أو ضعف المؤشرات المالية المستخدمة لكل مصرف ووضع إطار حوكمة مناسب لخطة الانعاش يشمل تحديد مسؤوليات الوحدات التنظيمية في البنك ومسؤوليات الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة، وأن تكون خطة الإنعاش معتمدة من قبل مجلس الإدارة وأن يقوم المجلس بالإشراف عليها إلى قيام الإدارة التنفيذية بإعداد خطة انعاش ، وتطويرها وتحديثها، ومراجعتها دوريا أو كلما اقتضت الحاجة كذلك وضع إجراءات تصحيحية مناسبة وفق إطار زمني واضح من قبل إدارة الرقابة على الجهاز المصرفي وخطط الإنعاش للمصرف التجاري، لمعالجة مواطن الضعف لدى المصرف الضعيف.

قيام المصرف المركزي باتخاذ إجراءات مناسبة لمتابعة ورصد مدى امتثال المصارف للإجراءات التصحيحية، وقيام المصرف التجاري بتزويد المصرف المركزي بشكل مستمر بتقارير تبين التقدم المحرز في خطة العمل.

مبررات الإطار المقترح

كان في السابق يتم تقدير مخصصات خسائر القروض المصرفية على أساس نموذج "خسارة الائتمان المتكبدة" (ICL) "Incurred Credit Loss"، والذي بموجبه يتم إنشاء مخصص خسارة القروض إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض القيمة (على سبيل المثال، نتيجة لحدث واحد أو

أكثر يحدث بعد الاعتراف المبدئي للأصل مع وجود تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للقروض). ومع ذلك، فقد ولدت الأزمة المالية تصورا بأن نموذج ICL المستخدم في معايير المحاسبة المصرفية غالبا ما أدى إلى مخصصات غير كافية وفي غير وقتها (Bischof, Laux, and Leuz, 2019). وهذا أمر مهم لأن المخصصات "القليلة جدا والمتأخرة جدا" كان من الممكن أن تولد تضخيم التقلبات في الدورة الاقتصادية من خلال تعزيز التفاعل بين النظام المالي والاقتصاد الحقيقي (Gaston and Song, 2014).

لقد تم دعم أهمية هذه القضية من خلال قيادة مؤسسات مثل المجموعة الاستشارية للأزمات المالية (FCAG, 2009)، وصندوق النقد الدولي (IMF, 2014)، والهيئة المصرفية الأوروبية (EBA, 2016)، وبنك التسويات الدولية (BIS, 2017). واستجابة لهذه المخأوف، أصدر زعماء مجموعة العشرين تفويضا لإصلاح المعايير التحوطية والمحاسبية الدولية على غرار الخطوط التي اقترحها تقرير منتدى الاستقرار المالي بشأن معالجة مسايرة التقلبات الدورية في النظام المالي (FSF، 2009). وشمل ذلك استبدال قانون المسؤولية الجنائية الدولية بأساليب بديلة "تدمج نطاقا أوسع من المعلومات الائتمانية المتاحة"، أي بطريقة أكثر تطلعية للخسارة المتوقعة باستخدام المعلومات الإحصائية لتحديد الخسائر المستقبلية المحتملة. يعرف هذا النهج البديل عمومًا بنموذج "الخسارة الائتمانية المتوقعة" (ECL).

إجراءات تطبيق الإطار المقترح:

للبدء، يتم تصنيف العميل على أساس مقياس التصنيف. بعد ذلك، يحدد قسم المخاطر سيناريوهات الاقتصاد الكلي المستقبلية المحتملة باستخدام توقعات المؤشرات الاقتصادية الرئيسة، مثل: نمو الناتج المحلي الإجمالي، وأسعار المساكن، وأسعار الفائدة، ومعدلات البطالة.

وفي أغلب الأحيان المصارف تأخذ بعين الاعتبار ثلاثة سيناريوهات: السيناريو "المتشائم"، والسيناريو "المتفائل"، والسيناريو الوسيط – الذي يشار إليه عادة بالسيناريو "الأساسي" أو "المحايد" – والذي غالبا ما يتبع إجماع المحللين. بناء على درجة العميل، يقوم البنك بتعيين القرض باحتمالية التخلف عن السداد (PD) لكل سيناريو. يقوم قسم المخاطر أيضا بتقدير "الخسارة في حالة التخلف عن السداد" (LGD) لكل سيناريو، أي مبلغ المال الذي سيخسره المصرف إذا تخلف المقترض عن سداد القرض بموجب كل سيناريو. وبناء على هذه القيم، يتم حساب بدل خسارة القروض (LLA) لكل قرض على النحو التالي:

$$LLA = EAD * PD * LGD$$

حيث EAD التخلف عن السداد، أي أن الدين القائم في وقت التخلف عن السداد. إن احتمالية التخلف عن السداد والخسارة في حالة التعثر في السداد هما، على التوالي، الاحتمال المتوقع للتخلف عن

السداد والخسارة المتوقعة في حالة التخلف عن السداد محسوبة على أساس سيناريوهات الاقتصاد الكلي المحددة. يأخذ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 في الاعتبار آفاقًا مختلفة لتقدير احتمالية التعثر وفقًا لمراحل ثلاث:

تصنيف الأصول المالية. يعتبر القرض في المرحلة الأولى "إذا لم تتزايد مخاطر الائتمان على الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي" (على سبيل المثال، القروض الصادرة حديثا). ويعتبر القرض في المرحلة الثانية "إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي" (على سبيل المثال، فقدت العميل وظيفتها مؤخرا أو تدهورت الظروف الاقتصادية بشكل كبير وكانت الجدارة الائتمانية للعميل حساسة بشكل كبير مثل هذه الظروف). وأخيرا، يعتبر القرض في المرحلة الثالثة: إذا كانت قيمة الأصل منخفضة بالفعل (على سبيل المثال، القرض "متعثر"، لأن العميل قد تخلف بالفعل عن سداد الدفعات). وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9، ينبغي تقدير احتمالية تعثر القروض في المرحلة الأولى على مدى 12 شهرًا (أي احتمالية تخلف العميل عن السداد خلال الـ 12 شهرًا التالية). وينبغي تقدير المرحلة الثانية على مدى عمر القرض. تبلغ نسبة احتمالية التعثر في السداد للقروض في المرحلة الثالثة 100%، حيث أن هذه القروض متعثرة.

مقومات تطبيق الإطار المقترح:

لغرض تطبيق الإطار المقترح في المصارف التجارية الليبية يجب توفير مجموعة من المقومات من أهمها:

1- ضرورة توفير نظام جيد لجمع المعلومات الملائمة والكافية وفي الوقت المناسب.
2- وجود مجموعة من المؤشرات المعيارية التي من خلالها يتم التنبؤ بالمخاطر في ظل الظروف الاقتصادية الحالية.
3- دراسة وتحليل الأزمات الاقتصادية والمصرفية السابقة في الدول المتماثلة والاستفادة من تجاربها.
4- وجود كوادر وقيادات إدارية ومحاسبية وفنية التي يمكنها التعامل مع الأزمات في الوقت المناسب.

أهمية الإطار المقترح:

اكتسب الإطار المقترح أهميته نتيجة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئة المتلاحقة، بالإضافة إلى الضغوط والتحديات على المستوى المحلي أم العالمي التي تكون فيها المصارف قادرة على الاستمرار على المدى الطويل دون خفض ملاءمتها المالية أو التعرض لمخاطر الإفلاس أو عدم الوفاء بالتزاماتها المالية المستقبلية في ظل إيراداتها المالية الحالية، أو إيجاد مصادر جديدة للإيرادات أو رفع معدلات الإيرادات الحالية، وزيادة قدرة المصارف الليبية على الاستخدام الأمثل لمواردها ومواجهة المخاطر التي قد

تعترضها عند القيام بأعمالها، ومساعدة متخذي القرارات في التعرف على أي اختلالات في المدى القصير أو المتوسط وطويل الأجل، واقتراح الحلول المبتكرة للتغلب على هذه الاختلالات في الوقت المناسب باستخدام أدوات وأساليب علمية معاصرة.

متغيرات الدراسة وطرق قياسها:

تتمثل متغيرات الدراسة في مجموعة من المتغيرات المستقلة والتابعة والتي يوضحها الشكل الآتي

شكل رقم (2) متغيرات الدراسة

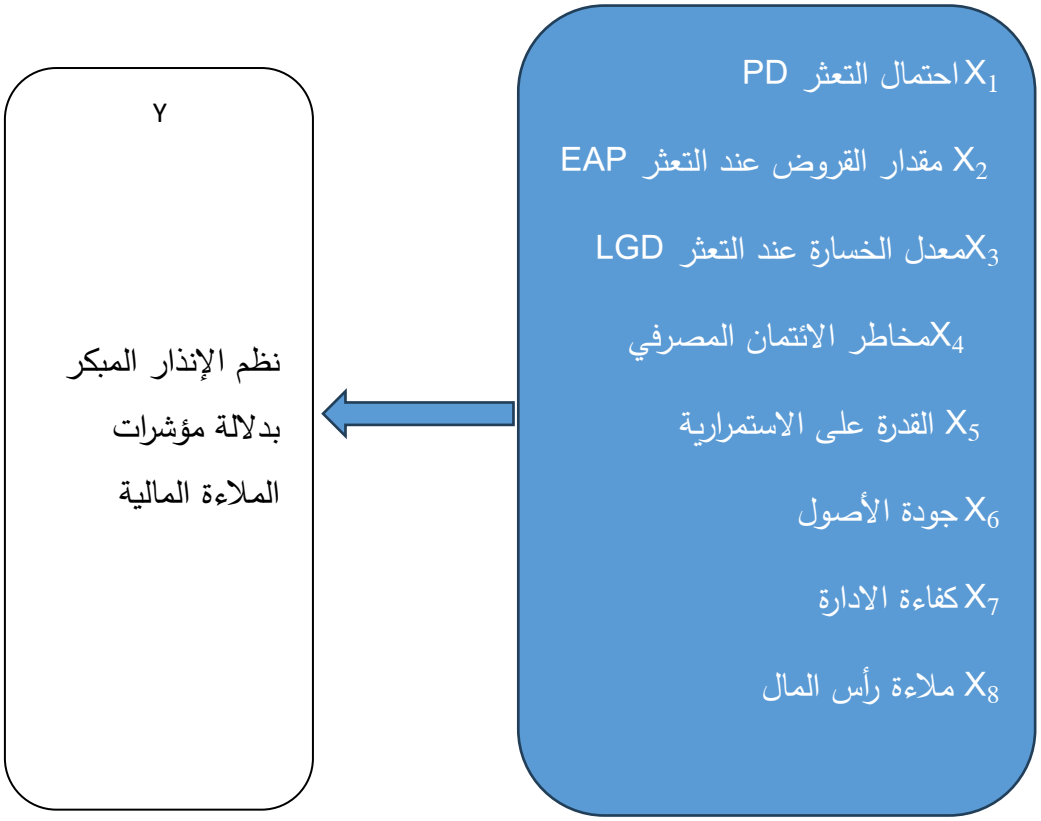

المصدر: إعداد الباحثان

قامت الدراسة على مجموعة من المتغيرات المستقلة ومتغير تابع بهدف اختبار فروض الدراسة، ويوضح الجدول الآتي متغيرات الدراسة وطرق قياسها:

جدول رقم (1) متغيرات الدراسة وطرق قياسها

رمز المتغير	اسم المتغير	نوع المتغير	طريقة القياس
X_1	احتمال التعثر PD	مستقل	احتمال التخلف عن السدادخلال فترة زمنية ويترأوح بين 0% إلى 100% ويتم تحديدها من خلال تقرير الاستقرار المالي الصادر عن مصرف ليبيا المركزي
X_2	مقدار القروض عند التعثر EAP	مستقل	الرصيد عند التعثر وتقاس من خلال التجربة الداخلية للمصرف وهو المبلغ الذي يخسرة المصرف في حالة تعثر العميل عن السداد (القرض –قيمة الضمان)
X_3	معدل الخسارة عند التعثر LGD	مستقل	النسبة التقديرية للجزء المستخدم من القرض بواسطة العميل وقد اقرت وكالات التصنيف الدولية النسبة 30% إلى 70% بحيث تكون نسبة 50% من المديونية
X_4	مخاطر الائتمان المصرفي	مستقل	نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي القروض (Maraghni and Rajhi, 2015, p. 107)
X_5	القدرة على الاستمرارية	مستقل	استخدام نموذج CAMEL
X_6	جودة الأصول	مستقل	مخصص الديون إلى إجمالي الديون المتعثرة
X_7	كفاءة الإدارة	مستقل	نسبة المصروفات إلى الإيرادات
X_8	ملاءة رأس المال	مستقل	العلاقة بين رأس المال وبين الأصول المرجحة بالمخاطر
Y	نظم الإنذار المبكر بدلالة مؤشرات الملاءة المالية	تابع	ويتم تحديدها من خلال تقرير الاستقرار المالي الصادر عن مصرف ليبيا المركزي عن الفترة من 2008-2018 وتقرير أداء المصارف عن الربع الرابع 2023 الصادر عن مصرف ليبيا المركزي

إعداد الباحثان بتصرف (تقرير مصرف ليبيا المركزي)

يوضح الجدول السابق متغيرات الدراسة وطرق قياسها ، والتي يمكن من خلالها صيغة نموذج الدراسة الذي .يركز على يركز على اختبار مدى تأثير متغيرات التحوط للخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعايير

المحاسبية وبناء مؤشرات الإنذار المبكر في القطاع المصرفي الليبي محل الدراسة، ويمكن عرض الصيغة الرياضية لهذا النموذج كما يأتي:

$$Y1=a+B_1 X_1 + B_2X_2 + B_3 X_3 + B_4X_4 + B_5 X_5+ B_6X_6 + B_7 X_7 +B_8X_8+ E_1$$

Y_1 نظم الإنذار المبكر بدلالة مؤشرات الملاءة المالية.

X_1 احتمال التعثر

X_2 مقدار القروض عند التعثر EAP

X_3 معدل الخسارة عند التعثر

X_4 مخاطر الائتمان .

X_5 القدرة على الاستمرارية.

X_6 جودة الأصول .

X_7 كفاءة الإدارة .

X_8 ملاءة رأس.

$B_1 - B_8$ معاملات نموذج الانحدار.

E_1 خطأ النموذج في المعادلة رقم 1.

مصادر جمع بيانات الدراسة:

تعتمد الدراسة في اختبار مدى صحة فروضها على المصدر الثانوي لجمع البيانات من واقع لتقارير المالية والميزانيات التقديرية وتقارير مجالس إدارات المصارف، و تقرير أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، النشرات الاقتصادية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، الإحصاءات النقدية والمالية خلال الفترة 1966 – 2022 الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، لعينة الدراسة خلال الفترة من 2008-2023.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

لاختبار مدى صحة فروض الدراسة، تم استخدام حزمة البرامج الإحصائية (SPSS,25) من خلال مجموعة الأساليب والاختبارات الإحصائية الآتية:

1- أسلوب التحليل الوصفي: لتحليل سلوك بيانات الدراسة.

2- اختبار كولمجروف – سميرنوف لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

3- أسلوب تحليل الارتباط: لأغراض تحديد مدى جوهرية العلاقة الارتباطية بين متغيرات التحوط للخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعايير المحاسبية وبناء مؤشرات الإنذار المبكر في القطاع المصرفي الليبي.

4 ـ أسلوب تحليل الانحدار المرحلي لتحديد أكثر المتغيرات المستقلة تأثيرا في تفسير مؤشرات الإنذار المبكر في القطاع المصرفي الليبي بدلالة مؤشرات الملاءة المالية.

8- نتائج اختبارات فروض الدراسة:

يتناول هذا الجزء من الدراسة إجراءات اختبار الإطار المقترح للتحوط للخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعايير المحاسبية وبناء مؤشرات الإنذار المبكر في القطاع المصرفي الليبي اختبار الفروض واستخلاص النتائج فيما يلي عرض للأساليب الإحصائية المستخدمة:

أولاً: نتائج التحليل الوصفي:

قامت الدراسة باستخدام أحد مقاييس النزعة المركزية وهو المتوسط الحسابي، وعلى الرغم من أهمية وفائدة المتوسط الحسابي وفائدته إلا أنه لا يوضح بصورة كاملة طبيعة التوزيع. ومن ثم قام الباحثان باستخدام الانحراف المعياري كأحد أهم مقاييس التشتت لمعرفة درجة انتشار درجات التقييم حول المتوسط الحسابي.

ومن المعروف أنه عندما يكون التشتت صغيرًا فإن المتوسط الحسابي يعبر عن القيمة النموذجية أي القيمة التي تمثل تقريبا مفردات القيم وأن المتوسط الحسابي في هذه الحالة يعد تقديرًا مأمونا أي يمكن الاعتماد عليه أو أنه تقدير جيد للمتوسط في المجتمع. أما إذا كان التشتت كبيرًا فإن المتوسط لا يمثل القيمة النموذجية أي لا يمكن الاعتماد عليه ما لم يكن حجم العينة كبيرة.

جدول(2) نتائج الإحصاءات الوصفية لمتغيرات مفردات العينة محل الدراسة

المتغير	المتوسط	الانحراف	معنوية اختبار K-S
X_1	0.7907	0.0496	0.940
X_2	0.2801	0.0088	0.980
X_3	0.1990	0.0520	0.644
X_4	0.0689	0.0194	0.950
X_5	0.0103	0.0182	0.224
X_6	0.0150	0.0058	0.984
X_7	0.0599	0.0323	0.761
X_8	0.1588	0.0258	0.916
Y	0.177	0.002	0.458

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

توضح بيانات الجدول السابق أن معنوية اختبار كلمجروف- سميرنوف أكبر من 0.05 مما يدل على اعتدالية توزيع بياناتها وصلاحيتها متغيراتها وفقا للاختبارات المعملية، وأن أعلى قيمة للمتوسط الحسابي للمتغير X_1 احتمال التعثر PDاحتمال التخلف عن السداد خلال فترة زمنية، وأن أقل قيمة للمتوسط الحسابي تصدرها المتغير X_5 القدرة على الاستمرارية، و أن الانحراف المعياري أقل من الواحد الصحيح حيث إن أكبر قيمة له هي 0.0520 والذي مثلها المتغير X_3 معدل الخسارة عند التعثر LGD .

ثانياً: نتائج معاملات الارتباط :

اعتمدت الدراسة على تحليل معامل ارتباط بيرسون للتعرف على طبيعة العلاقة بين متغيرات التحوط للخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعايير المحاسبية من جهة ومؤشرات الإنذار المبكر من جهة أخرى، بغرض توصيف هذه العلاقة من حيث القوة والمعنوية والاتجاه، حيث تعد هذه العلاقة طردية إذا كانت ذات إشارة موجبة، كما أنها تزداد قوة كلما اقتربت من الوحد صحيح، وسوف يتم عرض طبيعة هذه العلاقة كما يأتي:

جدول رقم (3): مصفوفة معاملات الارتباط بين التحوط للخسائر الائتمانية المتوقعة وبناء مؤشرات الإنذار المبكر في القطاع المصرفي الليبي

	Y	X_1	X_2	X_3	X_4	X_5	X_6	X_7	X_8
Y	1								
X_1	-.826*	1							
X_2	-.720	.288	1						
X_3	.791	-.977**	-.179	1					
X_4	.438	-.788	.107	.803	1				
X_5	-.171	.296	-.376	-.491	-.380	1			
X_6	.480	.055	-.654	-.007	-.367	-.196	1		
X_7	.967**	-.720	-.781	.688	.236	-.144	.588	1	
X_8	.394	-.510	.097	.624	.773	-.719	.127	.227	1

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

** عند مستوي المعنوية (0.01)

* عند مستوي المعنوية (0.05)

يَتضح من مصفوفة معاملات الارتباط لمتغيرات التحوط للخسائر الائتمانية المتوقعة وجود ارتباط قوي طردي ومعنوي بين المتغير التابع Y_1 مؤشرات الإنذار المبكر والمتغير المستقل X_7 كفاءة الإدارة والذي يتمثل في نسبة المصروفات إلى الايرادات ، والذي يعد من ضمن المؤشرات الهامة في قياس مدى قدرة القطاع المصرفي في توجيه موارده الاقتصادية المتاحة نحو تحقيق أعلى قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من التكاليف، أي التحكم الناجح في طاقته المادية والبشرية هذا من جهة، وتحقيقه للحجم الأمثل وعرضه لتشكيلة واسعة من المنتجات المالية من جهة أخرى حيث بلغ معامل الارتباط 0.967، ويدلل ذلك على ما يأتي: كلما زادت كفاءة الإدارة أدى ذلك إلى ارتفاع مستوى جودة مؤشرات الإنذار المبكر.

كما يتضح وجود ارتباط قوي عكسية ومعنوية بين Y_1 مؤشرات الإنذار المبكر وX_1 احتمال التعثر PDاحتمال التخلف عن السداد خلال فترة زمنية، حيث بلغ معامل الارتباط 0.826 -، بمعنى كلما انخفض احتمال التعثر زادت جودة مؤشرات الإنذار المبكر.

وبناء عليه تم رفض الفرض القائل: "لا يوجد ارتباط معنوي بين متغيرات التحوط للخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعايير المحاسبية وبناء مؤشرات الإنذار المبكر في القطاع المصرفي الليبي "وقبول الفرض القائل: " يوجد ارتباط معنوي بين متغيرات التحوط للخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعايير المحاسبية وبناء مؤشرات الإنذار المبكر في القطاع المصرفي الليبي "".

ثالثاً: اختبار تأثير متغيرات التحوط للخسائر الائتمانية المتوقعة على بناء مؤشرات الإنذار المبكر في القطاع المصرفي الليبي.

اعتمدت الدراسة على الانحدار المرحلي بغرض قياس مدى تأثير التحوط للخسائر الائتمانية المتوقعة على بناء مؤشرات الإنذار المبكر في القطاع المصرفي الليبي ، وفيما يلي عرض موجز لأهم نتائج هذا الاختبار : مدى تأثير متغيرات التحوط للخسائر الائتمانية المتوقعة على بناء مؤشرات الإنذار المبكر

اعتمدت الدراسة على عدد من المتغيرات المستقلة المتمثلة في التحوط للخسائر الائتمانية المتوقعة على بناء مؤشرات الإنذار المبكر ، والجدول رقم (4) يوجز أهم تحليل نتائج التحليل المرحلي

جدول رقم (4): نتائج تحليل الانحدار المرحلي لتحديد أهم المتغيرات المفسرة للتحوط للخسائر الائتمانية المتوقعة

الرمز	المتغير المفسر	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة اختبار T	المعنوية
X_4	مخاطر الائتمان المصرفي نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي القروض.	3.005	0.397	7.575	0.002
ثابت النموذج		0.107-	0.04	2.677 -	0.055

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

عند مستوي معنوية (0.05)

يلاحظ من بيانات الجدول السابقِ أن أكثر متغيرات القياس تأثيراً في بناء مؤشرات الإنذار المبكر المتغير X 4 مخاطر الائتمان المصرفي نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي القروض، وقد تم استبعاد المتغيرات الأخرى لوجود ارتباط ذاتي بينها، وبناءً على ذلك يمكن التنبؤ مؤشرات الإنذار المبكر من خلال معادلة الانحدار الآتية:

$$Y1 = 0.107 + 3.005X4 + E$$

يتضح من الجدول السابق أن X_4 مخاطر الائتمان المصرفي نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي القروض معنوي في نموذج الانحدار المرحلي طبقا لاختبار T حيث بلغت معنويته 0.002 ، وبناءً على ذلك، يتعين على إدارة المصرف الاهتمام بمخاطر الائتمان المصرفي باعتبارها أحد أهم عوامل بناء مؤشرات الإنذار المبكر ، حيث إن مخاطر الائتمان المصرفي المتغير المؤثر الوحيد من بين المتغيرات الأخرى على بناء مؤشرات الإنذار المبكر ، كما يلاحظ من الجدول السابق أن القيمة المعنوية للمتغير X_4 مخاطر الائتمان المصرفي نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي القروض ، قد بلغت 0.002 وهي أقل من 0.05 وعليه يمكن القول بأن نموذج الانحدار المقترح لتفسير مؤشرات الإنذار المبكر نموذج معنوي، مما يعنى صلاحية X 4 مخاطر الائتمان المصرفي نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي القروض في تفسير

التغيرات في بناء مؤشرات الإنذار المبكر بمقدار قيمة معامل التحديد المعدل أو القدرة التفسيرية للنموذج، ويرجع ذلك لوجودِ ارتباط معنوي طردي قوي وهذا ما يعبر عنه الجدول رقم 5

الجدول رقم (5): القدرة التفسيرية لنموذج انحدار متغيرات التحوط للخسائر الائتمانية المتوقعة على بناء مؤشرات الإنذار المبكر

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المصحح R^2	قيمةF المحسوبة	المعنوية Sig.
1	0.967 [a]	0.935	0.919	57.377	0.002

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

عند مستوي معنوية (0.05)

نلاحظ من الجدول السابق أن قيم معامل الارتباط البسيط للمتغير X_4 مخاطر الائتمان المصرفي نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي القروض المؤثر على بناء مؤشرات الإنذار المبكر قد بلغ 0.967، بينما بلغ معامل التحديد R^2 للمتغير0.935، في حين كان معامل التحديد المصحح 0.919، مما يعني أن المتغير المستقل استطاع أن يفسر91.9 % من التغيرات الحاصلة على المتغير التابع ويرجع الباقي 8.1% إلى عوامل أخرى، كما يتضمن الجدول السابق قيم تحليل التباين والذي يمكن من خلاله معرفة القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية F، ويتضح من الجدول أن تحليل التباين المعنوية العالية لاختبار F 0.05 >P حيث بلغت قيمة P-value أو المعنوية (0.002) والقيمة الإحصائية 57.377F مما يؤكد القوة التفسيرية العالية للانحدار المرحلي من الناحية الإحصائية.

أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير معنوي بين متغيرات التحوط للخسائر الائتمانية المتوقعة على بناء مؤشرات الإنذار المبكر في القطاع المصرفي الليبي، وأن المتغيرات الأكثر تأثيراً هو X_4 مخاطر الائتمان المصرفي نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي القروض المؤثر على بناء مؤشرات الإنذار المبكر، بمستوى معنوية 0.002. عليه يتم رفض القرض القائل "لا يوجد تأثير معنوي بين متغيرات التحوط للخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعايير المحاسبية على بناء مؤشرات الإنذار المبكر في القطاع المصرفي الليبي وقبول الفرض البديل القائل "يوجد تأثير معنوي بين متغيرات التحوط للخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعايير المحاسبية على بناء مؤشرات الإنذار المبكر في القطاع المصرفي الليبي".

9- النتائج والمناقشة:

يعرض هذا الجزء من الدراسة دلالات الدراسة ونتائجها، وتوصيات الدراسة كما يأتي:

أولاً: دلالات الدراسة ونتائجها:

توصلت الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي إلى مجموعة من الدلالات والنتائج الآتية:

أ- دلالات الدراسة النظرية

1- هناك حاجة لتحسين التقارير المالية للأدوات المالية، والطلب المتزايد من مستخدمي البيانات المالية لوضع معيار جديد للأدوات المالية، وهو أكثر وضوحا وأبسط من معيار المحاسبة الدولي 39.

2- يتعين على المنشآت تقديم معلومات تشرح أساس حسابات خسائر الائتمان المتوقعة وكيفية قياس خسائر الائتمان وتقييم التغيرات في مخاطر الائتمان.

1- يعد بناء أنظمة الإنذار المبكر في القطاع المصرفي والتنبؤ بحدوث الأزمات أمرًا بالغ الأهمية؛ كونه يساعد على التنبؤ باحتمال التعرض لازمات، وبالتالي اتخاذ الاجراءات الاستباقية والتصحيحية في الوقت المناسب.

ب- **نتائج الدراسة التطبيقية**

توصلت الدراسة إلى وضع محاسبي مقترح للتحوط للخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعايير المحاسبية وبناء مؤشرات الإنذار المبكر في القطاع المصرفي الليبي وكشفت نتائج اختبار الإطار المقترح مجموعة من النتائج هي:

1- وجود ارتباط قوي عكسية ومعنوية بين Y1 مؤشرات الإنذار المبكر و X1 احتمال التعثر PDاحتمال التخلف عن السداد خلال فترة زمنية ، حيث بلغ معامل الارتباط 0.826 - ، بمعنى كلما انخفض احتمال التعثر زادت جودة مؤشرات الإنذار المبكر. وبناءً عليه تم رفض الفرض القائل: "لا يوجد ارتباط معنوي بين متغيرات التحوط للخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعايير المحاسبية وبناء مؤشرات الإنذار المبكر في القطاع المصرفي الليبي " وقبول الفرض القائل: " يوجد ارتباط معنوي بين متغيرات التحوط للخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعايير المحاسبية وبناء مؤشرات الإنذار المبكر في القطاع المصرفي الليبي".

2- وجود تأثير معنوي بين متغيرات التحوط للخسائر الائتمانية المتوقعة على بناء مؤشرات الإنذار المبكر في القطاع المصرفي الليبي، وأن المتغيرات الأكثر تأثيراً هو X_4 مخاطر الائتمان المصرفي نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي القروض المؤثر على بناء مؤشرات الإنذار المبكر، بمستوى معنوية 0.002. عليه يتم رفض القرض القائل "لا يوجد تأثير معنوي بين متغيرات التحوط للخسائر الائتمانية

المتوقعة وفقا للمعايير المحاسبية على بناء مؤشرات الإنذار المبكر في القطاع المصرفي الليبي " وقبول الفرض البديل القائل " يوجد تأثير معنوي بين متغيرات التحوط للخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعايير المحاسبية على بناء مؤشرات الإنذار المبكر في القطاع المصرفي الليبي "

جـ - توصيات الدراسة

1- ضرورة تبني معايير محاسبية وذلك لتجنب الصدمات والأزمات الاقتصادية ، أو التخفيف من أثارها.

2- ضرورة إصدار مصرف ليبيا المركزي لتعليمات صارمة وضوابط رقابية بشان إعداد المخصصات والاحتياطيات طبقا للمعايير والاصدارات المهنية المتخصصة.

3- يجب على المصارف التجارية الليبية تصنيف القروض والتسهيلات الائتمانية وفقا للمراحل الثلاثة.

10- المصادر والمراجع:

1- الطوخي، محمد عبد النبي " التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية الرائدة" كلية التجارة، جامعة أسيوط ،2003.

2- عبد العال، إيهاب إبراهيم حامد، أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) على القيمة المعرضة للخطر – دراسة تطبيقية على المصارف المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية، مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية، العدد الثالث، 2020.

3- شحاته، مجمد موسى علي، انعكاسات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معيار (IFRS:9) ومقررارت بازل III على تصنيف محفظة القروض المصرفية مع دراسة تطبيقية بالمصارف المصرية، جامعة السادات.

4- Beatty, A., & Liao, S. (2021). What Do Analysts' Provision Forecasts Tell Us about Expected Credit Loss Recognition?. *The Accounting Review*, *96*(1), 1-21.

5- Beatty, A and S Liao (2011): "Do delays in expected loss recognition affect banks' willingness to lend?", Journal of Accounting and Economics, vol 52, pp 1–20.

6- Bhat, G., S. Ryan, and D. Vyas. 2019. The implications of credit risk modeling for banks' loan loss provision timeliness and loan origination procyclicality. Management Science 65-5, 2216-2141.

7- Bischof, J., Laux, C. and Leuz, C. "Accounting for Financial Stability: Lessons from the Financial Crisis and Future Challenges." ECGI Law Working Paper N° 445, 2019.

8- Bushman, R., and C. Williams. 2015. Delayed expected loss recognition and the risk profile of banks. Journal of Accounting Research 53-3, 511–553.

9- Dong, M., & Oberson, R. (2022). Moving toward the expected credit loss model under IFRS 9: capital transitional arrangement and bank systematic risk. *Accounting and Business Research*, *52*(6), 641-679.

10- Edwards, G. A. (2016). Supervisors' key roles as banks implement expected credit loss provisioning. *SEACEN Financial Stability Journal*, *7*(1), 1-25

11- Ferrari, S., Pirovano, M., & Cornacchia, W. (2015). Identifying early warning indicators for real estate-related banking crises. ESRB: Occasional Paper Series, (2015/08).

12- Gaston, E. and Song, I.W. "Supervisory roles in loan loss provisioning in countries implementing IFRS." International Monetary Fund Working Paper 14/170, 2014.
13- Gubareva, M. (2021). How to estimate expected credit losses–ECL–for provisioning under IFRS 9. *The Journal of Risk Finance*, *22*(2), 169-190.
14- Gornjak, M. 2017. Comparison of IAS 39 and IFRS 9: The Analysis of Replacement. International Journal of Management, Knowledge and Learning, 6(1), 115-130. http://www.issbs.si/press/ISSN/2232-5697/6_115-130.
15- Hashim, N., Li, W., O'Hanlon, J. 2016. Expected-loss-based Accounting for Impairment of Financial Instruments: The FASB and IASB Proposals 2009-. Accounting in Europe, 13(2), 229-267
16- Himick, D., & Brivot, M. (2018). Carriers of ideas in accounting standard-setting and financialization: The role of epistemic communities. Accounting, Organizations and Society, 66, 29-44.
17- Chen, J., Dou, Y., Ryan, S. G., & Zou, Y. (2022). Does the Current Expected Credit Loss Approach Decrease the Procyclicality of Banks' Lending?. *Available at SSRN 4110109*. Speech by Hans Hoogervorst, IASB Chairman, 15 September 2015.
18- Jorissen, A. 2017. The Role and Current Status of IFRS in the Completion of National Accounting Rules – Evidence from Belgium. Accounting in Europe, 14(1-2), 29- 39
19- Kusuma, D. B., & Duasa, J. (2016). Building an early warning towards the resilience of Islamic banking in Indonesia. Al-Iqtishad: Jurnal Ilmu Ekonomi Syariah, 9(1), 13-32.
20- Maraghni, H. and Rajhi, M.T. (2015), "Examining the Relationships between Capital Ratio, Credit Risk, Capital Buffer and Prudential Regulation in Tunisian Banking", European Journal of Business and Management Online, Vol. 7 No. 9, pp. 106–123.
21- Tong, T. L. (2014). A Review of The Expected Credit Loss Model of IFRS 9 (2014) Financial Instruments. Recuperado de: http://www. masb. org. my/pdf. php.
22- Vuković, D., & Dupovac, S. (2022, June). EXPECTED CREDIT RISK AND IMPLEMENTATION OF IFRS 9 IN THE FINANCIAL STATEMENTS OF BANKS IN THE FEDERATION OF BOSNIA AND HERZEGOVINA. In Proceedings of FEB Zagreb International Odyssey Conference on Economics and Business (Vol. 4, No. 1, pp. 127-141). University of Zagreb, Faculty of Economics and Business.
23- Vasilyeva, A., & Frolova, E. (2019). Methods of calculation of expected credit losses under requirements of IFRS 9. Корпоративные финансы, 13(4), 74-86.

A Proposed Accounting Framework To Hedge Expected Credit Losses In Accordance With Accounting Standards And To Develop Early Warning Indicators In The Libyan Banking Sector - An Applied Study

Author's Fisal.M. Abd Aljalil[1] , Author's Emad.M.Fenier[2]

[1]Department of Accounting, Faculty of Economics, University of Benghazi

[2] Department of Accounting, Faculty of Economics, University of Benghazi

Abstract:
The economic recession has prompted accounting standards for bank loan loss provisions to shift from an incurred loss approach to an expected credit loss approach. Banks' delay in recognizing credit losses under the incurred loss approach to loan loss provisions was said to contribute to the severity of the global financial crisis, as, by providing provisions too little and too late, it could have prevented banks from being more prudent in good times. It reduces the pressure that prompts them to take quick corrective action in difficult times.Therefore, the study aimed to propose an accounting framework to hedge expected credit losses in accordance with accounting standards and to develop early warning indicators in the Libyan banking sector. To achieve this goal, the study targeted Libyan banks as a group, and was applied to five banks out of nineteen banks, where the sample represented what It accounted for approximately 26% during the period from 2008-2022 of the study population. The study concluded with building a proposed accounting framework to hedge expected credit losses in accordance with accounting standards and building early warning indicators in the Libyan banking sector.

Keywords: Provision for loan losses , bank credit , credit losses, early warning indicators.